

الهوية الإسلامية في مهب الحرب العالمية على الإرهاب : إستراتيجية لهيمنة الغربية أم دعوة للتمكين الهوياتي الحضاري

جميلة علاق ❖

المخلص :

يعتبر سؤال الهوية أو الهويات من أعقد الإشكاليات في الأدبيات السياسية و السوسيوثقافية ، بالنظر للديناميات التي يتضمنها و التداعيات التي بإمكانه إفرانها ، و لما كان الغرب بثقافته و اقتصاده السياسي هو الشكل المسيطر في مسيرة العولمة ، مقابل ردود فعل ثقافية معاكسة تبناها غير الغربيين ، الذين سوف لن يبقوا مجرد متلقين للسياسة الغربية ، بل سيصبحون القوى الجديدة المحركة للتاريخ ، وبالتالي ستزيد العولمة من احتمال الصدام الحضاري و الاحتقان الاجتماعي بين المجموعات ، إذ العالم أخذ في التحول إلى رقعة أصغر ، ما يرفع درجة الوعي بالخلافات و التهديدات الجديدة ، حيث وقفت الهوية الإسلامية في مفترق الطرق من كل تلك التحولات ، بين محاولة النهوض لإحياء المشروع العربي الإسلامي ، و تحد فرضه الطموح الغربي اللامحدود و الذي ما انفك يرى فيها مهددا لهيئته و نفوذه .

الكلمات المفتاحية : الهوية الإسلامية الخطر الأخضر ، فرضية العدو الضروي ،

الإسلام المؤسساتي ، الهيمنة الغربية .

مقدمة :

شكل سقوط جدار برلين و معه نهاية الحرب الباردة نقطة انعطاف حاسمة على صعيد النقاشات التي مست حقل العلاقات الدولية ، حيث شهد النظام الدولي موجة من التحولات الكبرى ، دفعت المحللين للتأكيد أنها تشكل سابقة أن يحدث تغيير بهذا الحجم دون توظيف الآلة العسكرية ، حيث اهتزت منظومة القيم و المفاهيم التي سادت مرحلة الحرب الباردة ، إلى بروز مقاربة عالمية جديدة تدور حول قيم الحرية و التعددية السياسية ، الديمقراطية و حقوق الإنسان ، الرشادة و الانفتاح الاقتصادي تحاول فرض نفسها بأدوات مختلفة .

رغم أن معطيات العالم الإسلامي جعلته أكبر وحدة بشرية في العالم المعاصر ، يمتاز بقوة

(*) استاذة محاضرة "أ"
كلية العلوم السياسية
جامعة صالح بونيدر
قسطنطينة ٣ .

الروابط الروحية، الفكرية والاجتماعية، و يسمو بفكرته الإنسانية السامية التي تلتقي فيها كل الأعراق، الأجناس والألوان، بما شكل هجيناً هو الهوية الإسلامية، في ذات السياق نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للهوية الإسلامية الصمود و استنهاض عزيمتها في ظل التحولات المجتمعية الراهنة، التي باتت فيها متهمة بالإرهاب و التطرف؟

تحديداً في واقع ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، الذي باتت فيه الخصوصيات المحلية و الذاتية للأفراد و الجماعات قيد التساؤل و التشكيك، بوصفها قيم لن تصمد أمام هذه النزعة التوسعية الشمولية التي تتجاوز حدود الزمان و المكان. و لما كانت الفرضية تتضمن علاقة بين متغيرين، كل متغير يحمل مؤشرات قابلة للتقصي و البحث، سنحاول من خلال طرحنا الآتي صياغة الفرضية العامة التالية لتكون محكاً للبحث و منطلقاً له:

كلما تعمقت الهوية الإسلامية محلياً، كلما انعكس ذلك على هشاشتها و انكشافها الحضاري.

و بالتالي جعل الطريق سالكة أمام الغرب للتدخل و تقديم إملاءات بما نفعله و ما لا نفعله. بهدف تحليل الإشكالية، لا بد في البداية من تحليل معطيات المشهد الدولي لعالم ما بعد الحرب الباردة، مع التعرّيج على تداعيات أحداث مستهل الألفية على تموقع العالم الإسلامي، ضمن الأجندة الغربية، و واقع الممارسة السياسية في العالم الإسلامي الذي قاد إلى حالة تطبيع تعيشها مختلف الحركات الإسلامية.

أولاً: مضامين التحولات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة

شكل سقوط جدار برلين و معه نهاية الحرب الباردة نقطة انعطاف حاسمة على صعيد النقاشات التي مست حقل العلاقات الدولية، حيث شهد النظام الدولي موجة من التحولات الكبرى، اتسمت بالعمق، الديناميكية و الوتيرة المتسارعة محكومة بالعملة و مساراتها من جهة و بالثورة الصناعية الثالثة من جهة أخرى، و هي ثورة تستند إلى تدفق المعرفة، تنامي تقنيات الاتصال و المواصلات بهدف عملة الحركية الاقتصادية و الاجتماعية.

١- خريطة التحولات الجيوسياسية

يشير المحللين إلى أن واقع التحولات الهيكلية و المجتمعية الحديثة و المعاصرة التي تشهدها بنية النظام الدولي، لم تتحدد معالمها بعد بوضوح إنما لا تزال قيد التشكل، مع ذلك لم يمنع المتخصصين من محاولة تفسير مضامينها، التي يمكن حصر أهم تجلياتها في المظاهر التالية:

أ- كرسست التحولات الدولية التي برزت إحياءاتها منتصف ثمانينيات القرن الماضي

تغيراً جذرياً في موازين القوى الدولية بين أطراف النظام الدولي ، من خلال إعادة توزيع عناصر القوة بعد نهاية الصراع الإيديولوجي بين المنظومتين الشرقية والغربية ، وهو ما كان يعني في الواقع العملي انتصاراً مطلقاً للمنظومة الفكرية الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية .

ب- بمجرد نهاية الحرب الباردة اتضح جلياً أن النظام الدولي استقر على صيغة الأحادية القطبية ، مما دفع الكثير من المحللين إلى التأكيد على معطى أن أجهزة و ميكانيزمات النظام الدولي باتت تشكل جزءاً لا يتجزأ من ميكانيزمات وآليات النظام السياسي الأمريكي ، التي عادة ما وظفت لخدمة المصلحة و الهيمنة الكونية الأمريكية ، منذ حرب الخليج الثانية حتى الحملة الدولية الشرسة بدعوى القضاء على الإرهاب و الجريمة العابرة للأوطان .

ت- انحسار الإيديولوجية الشيوعية ساهم في وضع حد لنظام يالطا و معه التناقض شرق/ غرب ، واندماج موسكو في المحيط الدولي الجديد ، مما يعني التقليل من أهمية الفكر الاستراتيجي الغربي وإعادة طرح مسألة التهديد بشكل جدي ، فتآكل التحالف الغربي^(١) بتآكل مبرراته ، يقتضي البحث عن عدو جديد يضمن تماسك و استمرارية الغرب . كتحصيل لذلك يثير المفكر العربي سمير أمين إلى أن سعي الوم أ الحثيث للبحث عن مبررات جديدة ، من شأنها إضفاء مشروعية أخرى على تحالفها مع قوى أوروبا و اليابان ، تمثلها الغرب في التهديدات الجديدة الآتية من دول العالم الثالث أو الجنوب بصورة عامة .

ث- التحولات الكبرى التي مست الكتلة الشرقية أدت إلى تفجر مسألة الحدود و إعادة طرحها من جديد ، حيث كان من أهم تداعياتها أن أضحت متغير العرقية بمختلف أبعاده القبلية ، القومية و الطائفية أهم محرك للتفاعلات النزاعية العالمية . و رغم نمو الاتصالات و شيوع قيم المدنية و الثقافة ضمن المجتمعات المعاصرة ، إلا أنها لم تكن كفيلة بإذابة جليد العلاقات الأولية Primordial ties واستبدالها بعلاقات أكثر حداثة أساسها الولاء للدولة الحديثة و مؤسساتها .

ج- تحولات ما بعد الحرب الباردة جعلت النظام الوستقالي^(٢) الذي ولد مفهوم الدولة الأمة Nation state قيد التساؤل ، إذ كان واقع ما بعد الإيديولوجية حافزاً لتوارد نهايات من شاكلة "نهاية التاريخ" ، "نهاية السياسة" وصولاً إلى "نهاية الدولة الأمة" ، و هو اتجاه أخذ يشق طريقه نحو التبلور و تتأسس جل افتراضاته على تجاوز المركزية الدولاتية Centric state و التشكيك في يقينية اعتبارها محركاً للتفاعلات الدولية .

فترجع دورها من فاعل رئيسي إلى شريك من بين عدة شركاء في إدارة شؤون الدولة و المجتمع^(٣) ، أمام التدفق المتسارع لفاعلين جدد من قبيل القوى المنافسة للدولة على المستويين التحتي أو الفوقي ، والتي أخذ دورها يتعاظم ضمن تفاعلات السياسة العالمية .

وكتحصيل لذلك أضحت الهرمية الدولية محكومة بمؤشرات جديدة للاستقطاب تختلف في حيثياتها عن تلك التي سادت زمن الحرب الباردة ، و التي لا تتجه نحو توزيع القدرات الاقتصادية ، السياسية والعسكرية/ الإستراتيجية بين مختلف الأقطاب على مستوى عالمي ، إنما هو استقطاب على مستوى السياسات و القيم^(٤) في إطار السوقنة الرأسمالية ، وهناك عدة مستويات للجاذبية الجديدة تتأرجح بين الدول المنبوذة أو محور الشر ، و هي الدول غير المنصاعة لقيم و سياسات الهيمنة العالمية ، وغيرها من الدول المتكيفة التي تبدي سياسات تتسق و منظومة العمليات السارية .

ح- خلقت نهاية الحرب الباردة عالما دون عدو واضح ، و بالتالي العمل جار لخلق عدو جديد يؤدي نفس الدور الذي لعبه التناقض شرق/ غرب ، و يبرر شرعية التحالف بين أمريكا ، أوروبا واليابان و غيرها من القوى الدولية .

وقد تصور الغرب هذا التهديد في الخطر الآتي من دول العالم الثالث أو الجنوب بشكل عام ، تبعا لما بات يفرزه من مخاطر من شأنها تهديد الأمن الوطني ، الإقليمي و العالمي الشامل ، من قبيل الهجرة غير الشرعية ، ظاهرة الإرهاب الدولي ، الجريمة المنظمة عبر الوطنية و فجوات الصحة و التعليم ، أو بمسمى آخر الفزاعة التي بات يفرزها الخطر الأخضر ممثلا في الإسلام .

وقد وظفت في هذا الإطار العديد من الأفكار و النظريات ، بعضها قديم و آخر جديد مثل :
- نظرية " التحدي والاستجابة " لأرنولد توينبي Arnold Toynbee ، التي تؤكد أن وحدها المدنيات/ الحضارات التي تواجه تحديات و أخطار تزدهر وتنمو و العكس صحيح ، يعتقد أنه في كل لحظة من حياة كل فرد ، و في كل لحظة من حياة مدنية من المدنيات ، يتحدانا على الدوام موقف جديد علينا مواجهته ، فإما نجحنا أو فشلنا ، فالأول كناية عن الاستمرار في العيش ، بينما الثاني إعلان بداية الانهيار^(٥) .

- فالحضارات تقوم و تصعد استجابة لتحديات محددة مادية كانت أم اجتماعية ، و عندما تعجز الحضارة في مرحلة ما عن الاستجابة للتحديات التي تجابهها تدخل مرحلة الانهيار .

- والسبب الرئيسي في عجز الحضارة عن الاستجابة للتحديات التي تواجهها هو فقدان قوتها الأخلاقية ، القيمية و الروحية ، ما يؤدي للجمود و العجز عن الابتكار و التجديد و بالتالي الانهيار ، و هو ما عبر عنه توينبي بـ " شرخ في الروح " ، فالحضارات لا تموت قتلا ، لكن تفنى انتحارا .

- وكذا نظرية " الكتلة المزدوجة " لكانيتي التي ترى أن الإمكانية الوحيدة و الأضمن التي تملكها كتلة/ دولة للحفاظ على نفسها و تماسكها ، إنما تكمن في كتلة ثانية ترتبط بها ، و سواء تواجهها أو تبادلتا التهديد جديا في اللعبة ، فذلك يتيح لها ألا تتفكك .

– علاوة على مقارنة صدام الحضارات لصامويل هنتنغتون Samuel Huntington (سنأتي على التفصيل في مضمونها لاحقا) .

خ- هذا الوضع المعقد على مستوى الخارطة الجيوسياسية أدى إلى بروز فكرة " الدولة الحاجزة " ، كما عبر عن ذلك إيان كريستوف رافن Ean Christophe rufin وحاول تنميتها صناع السياسة الأمريكية ، يشير فحواها إلى بعض دول الجنوب التي يشكل تموقعها ضمن خط التماس مع الشمال حساسية قصوى للأمن القومي الغربي . حيث ساهمت دول مثل المكسيك و بعض دول الضفة الجنوبية للمتوسط ، في لعب دور التخوم و صمام الأمان لامتناص التوترات القادمة من الجنوب و احتوائها حيث لا تهدد قلعة الشمال ، مقابل حصولها على مكاسب و امتيازات قد تكون نسبية مقارنة بالخدمات الجليلة التي تقدمها في سبيل كبح اللاتوازنات الاقتصادية ، الديموغرافية و الاجتماعية .

٢- عولمة التفاعلات الاقتصادية

لا شك أن العولمة في منطلقها الأساسي اتخذت المظاهر الاقتصادية ، فجذورها اقتصادية ، مكوناتها اقتصادية و فضاء اشتغالها اقتصادي ، لكن المفارقة الأساسية أن تبعاتها غالبا ما تطل ليس فقط الجوانب الاقتصادية إنما الجوانب السياسية ، الثقافية ، الدينية و الحضارية ، من خلال تشعب و كثافة و تيرة تفاعلاتها التي فرضتها ديناميكية اقتصاد السوق .

وقد دخل الاقتصاد العالمي مع نهاية أربعينيات القرن الماضي خطى التعولم بشكل غير مسبق و تصاعد حدة الاعتماد المتبادل بين محركي الاقتصاد العالمي ، و الاتجاه نحو تكريس الإقليمية التي تدرجت اقتصادية لتغدو متكاملة سياسية و أمنية ، و سنقف فيما يلي عند المؤشرات التالية :

أ- المؤشر الأول : التحول في أدوار الدولة الوطنية

يشهد نسيج الأبنية السياسية ، الثقافية و الاجتماعية في مختلف الدول تحديدا العالم ثالثة بما فيها الإسلامية تحولات عميقة من شأنها أن تلقي بتبعاتها على وظائف هذه الأخيرة ، و قد سمحت التحولات المعولمة على المستوى الاقتصادي ب بروز عالم دون حدود عززته ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال على نحو ما هو محددات داخلية و أخرى خارجية .

– تراجع مؤشر السيادة الوطنية للدول ، حيث توسعت المنظومة القانونية الدولية إلى الحد الذي أصبح بالإمكان تحديد إملاءات على الدول ، بما تستطيع فعله و ما لا تستطيع خاصة مع القضايا شديدة الحساسية ، و لا أشد حساسية من علاقة الدولة بالمجتمع .

– تراجع دور الدولة في ظل التدفقات تحت و عبر الوطنية ، إذ تأكلت الحدود الجغرافية أمام امتداد خط المصلحة و الامتيازات التجارية ، و بهذا يحل النفوذ الأفقي للسوق محل

القدرة الرأسية للدولة.

– على صعيد إدارة الأنشطة الاقتصادية ترجمت في البداية فكرة العصرية بثمين دور الدولة المخططة الضابطة ، المراقبة و المراقبة و المقابلة اعتقاداً بأنها القادرة على تدارك و النهوض بالاقتصاديات الهشة من خلال " نموذج التدخل " (٦) ، لكن سرعان ما تم التراجع عنه تحت تأثير الأزمات الاقتصادية المستعصية و تبعاتها كارتفاع معدلات البطالة ، التضخم و الكساد العالمي .

– أدت سياسات الخصخصة ، الانفتاح ضمن ما يعرف بالتحديث الهيكلي إلى إضعاف قدرة الحكومات الوطنية ، و تخفيف قبضتها في تنظيم الفعاليات الاقتصادية على الصعيدين الداخلي والخارجي ، خاصة بعد تصفية القطاع العام .

– تراجع قدرة الدولة عن إدارة أنشطتها الاقتصادية و الاجتماعية ، فتح المجال لتموقع السوق و صار قانون العرض و الطلب أفضل الأنظمة المتاحة على المستوى العالمي ، مما جعل الدولة تفقد استقلاليتها و مصالحها الوطنية لتبقى رهينة القوى الاقتصادية العالمية .

– ساهم تفكك الاتحاد السوفييتي و معه دول المنظومة الشرقية في تهاوي المنتظمات القائمة على الظاهرة الشمولية ، التي تعظم دور الدولة باعتبارها تتموقع في طليعة القوى الاجتماعية ، فاسحة المجال أمام شكل آخر منها هو الأنظمة التسلطية .

– بات التحول الديمقراطي من أهم القيم المتدفقة على الصعيد العالمي ، في ظل صعود نجم الليبرالية التي تجعل من الحرية شعاراً لها في جميع المجالات ، و أصبحت الدول في الهرمية الجديدة تقيم على مدى توافقها من عدمه ، مع المعايير التي تجعل منها قادرة على الانسجام و الذوبان في دينامية العولمة و ملحقاتها .

و عليه فقد هيأت العولمة لإضعاف الدولة القطرية التي باتت في نفق مظلم عاجزة أن تكون في مستوى طموح مواطنيها ، و خير من عبر عن هذا عالم الاجتماع الأمريكي دانييل بيل بالقول : " أصبحت الدولة أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى ، و أكبر من أن تتعاطى بفعالية مع المشكلات الصغرى "

the state is becoming too small to handle really big problems and too large to deal effectively with small ones.

وإذا كان من المجازفة العلمية القول أن العولمة لا تعمل على حل كيان الدولة إلا أنها في المقابل لم تتركه سليماً ، نشير إلى تراجع دورها في أداء الوظائف الاجتماعية و الاقتصادية ، و مع ذلك نجد أن مختلف القوى عبر الوطنية في مقدمتها الشركات متعددة الجنسيات ، لطالما عبرت بوضوح عن تملصها من مسؤولياتها تجاه الآثار الجانبية التي يمكن أن تنجر عن نطاق مشروعاتها ، و تطالب في المقابل بتدخل الدولة .

ب- المؤشر الثاني: ديناميكية الإقليمية

لم يتوقف الانكماش الحاد الذي أصاب الدولة الوطنية عند أدوارها التقليدية التي أدتها بفعالية خلال مرحلة البناء والتشييد ، بل أصبحت خاضعة لتأثير فواعل جدد شهدت استقطابا قويا من قبل الأفراد والجماعات ، و نحدد فيما يلي المعطيات الدالة على ظواهر الاقتصاد بعد الحرب الباردة التي اكتست ثوب العولمة / الإقليمية :

- تحدث الكثير من المحللين و منهم **جيمس روزنو** James Rosenau عن بداية زوال عالم الدول الذي تأسس منتصف القرن السابع عشر ، إذ غدا تحليل السياسة العالمية كسياسة دولاتية غير ذي معنى ، أمام الدور المتعاظم الذي بات يلعبه فواعل من قبيل : الأفراد ، جماعات المصالح ، المنظمات غير الحكومية و الشركات الاقتصادية الكبرى .

- تنامي النزعة الدولية نحو تكريس التكامل الإقليمي الذي تحول إلى أهم مؤشرات الاستدلال على مرحلة ما بعد الحرب الباردة .

و تعبر الإقليمية في جوهرها عن رغبة الدول -الأطراف في التنازل إن لزم الأمر لصالح الكيان الإقليمي الجديد ، الذي قد يؤدي دورا وظيفيا في حل المشكلات و التصدي للأزمات التي قد تعجز الدولة عن مواجهتها من خلال قدراتها الذاتية .

- توارد الإقليمية التي أضحت شكلا للتوحيد و تجميع القوى على مستوى فوقي من خلال عمليات السوق و التنسيق على مستوى السياسات بشكل يؤدي إلى التمرکز المتزايد للتبادلات الدولية حول ثلاث كتل كبرى في العالم هي : أمريكا ، أوربا و جنوب شرق آسيا .

- شكل الاعتماد المتبادل تعبيرا عن العلاقات المكثفة بشكل غير مسبوق بين الدول ، الذي يبقيا دوما في وضعية تبعية متنامية ، تحركها عوامل تقنية و أخرى نابعة من توسع المبادلات الاقتصادية و ديناميكية رؤوس الأموال .

- انعكاسا لكثافة حجم الاعتماد المتبادل تتجه القوى الاقتصادية العالمية نحو التكامل الإقليمي من خلال سعي كل منها لتدعيم إنشاء كيان جهوي خاص دول الجوار الجغرافي ، مثل ما فعلته الوم أ في حيزها الإقليمي من خلال تجمع النافطا ، الاتحاد الأوربي و منظمة التعاون لدول جنوب شرق آسيا .

رغم جدلية الارتباط بين ظواهر العولمة و الإقليمية ، اللتان قد تبدوان من الناحية الشكلية متناقضتين لكنهما جوهريا تعلمان بطريقتة تكاملية ، فقد بات واضحا أن " الدولة الإقليمية " Region state ستحل تدريجيا محل الدولة القطرية ، و قد عبر الباحث **كينيشي أوماي** Kenichi Ohmae عن هذا الشكل المستحدث التنظيمات بقوله : " هي مناطق اقتصادية طبيعية قد تظم أقاليم تنتمي إلى أكثر من دولة و وطنية كما أنها قد تقع في مناطق جغرافية متباعدة ، غير أن أبرز ما تتسم به هو أنها تملك مجتمعة المقومات الرئيسية للمشاركة الاقتصادية الناجحة في الاقتصاد العالمي " (٧) .

٣- التحول من المتغير الإيديولوجي إلى الثقافي والاجتماعي

يكشف الواقع أن المتغيرين الثقافي والاجتماعي لم يكونا ليبرزتا بحدّة قبل وإبان الحرب الباردة نظراً لهيمنة المحدد الإيديولوجي على طبيعة العلاقات التفاعلية التي ميزت تلك المرحلة .

تميل أغلب الدراسات إلى اعتبار العولمة و مظاهرها متعددة الأبعاد نتاجاً للثورة التقنية المتسارعة التي اكتسحت مجال المعلوماتية ، و التي تحول معها مجتمع المعلومات إلى أهم مظهر للتغير الاجتماعي المعاصر ، أو كما تمثله إلفين توفلر في تحولات " الموجة الثالثة " ، التي أصبحت معها المعلومة أهم مورد للإنتاجية العالمية ، من يمتلكها امتلك ثروة هائلة (٨).

ويمكن الوقوف على أهم تجليات المعطيات الاجتماعية و الثقافية في المظاهر التالية :

أ- بروز المقاربة الصراعية الصدامية التي شكل هنتنغتون ملهمها الأساسي إضافة إلى بعض مسؤولي حلف شمال الأطلسي ، الذين جعلوا من مسائل الهوية و الحضارة قيماً قابلة للتصادم فيما بينها ، بات معها الخطر القادم يستوجب القطيعة الثقافية بين الشمال والجنوب .

ب- مع انكشاف هشاشة الغرب بعد حرب الخليج الثانية تصاعدت حدة التناقض بين أطرافه ، و برز توجه لإحلال الإسلام محل الشيوعية من خلال نعتة بالتطرف و الإرهاب ، و قد أعلن ذلك صراحة الأمين العام الأسبق للناطو الأمريكي ويلي كلايس .

ت- تصور بعض منظري الغرب أن الإشكالية أو جوهر التناقض لا يكمن بين الإسلام و المسيحية كديانتين ، أو بين محمد صلى الله عليه و سلم و عيسى المسيح كحاملين رسالتين ، إنما بين الإسلام و الغرب كديانة و منطقة جغرافية (٩) .

وقد كان وراء هذا التصور الغربي للإسلام فرضية " العدو الضروري " التي من شأنها تبرير الجهاز العسكري و ميزانيات التسليح المكلفة و المتعاظمة .

ث- كان للتدفقات الثقافية العالمية انعكاساً لتطور وسائل المواصلات و الاتصالات أثرها على منظومة القيم الثقافية ، و نقضها للطابع الإقليمي للثقافة deterritorialization of culture، فمن أهم تحديات العولمة الثقافية كان ، ما إذا كانت ستؤدي إلى التوحيد أم إلى ظهور أشكال جديدة من التنوع (١٠) ، و رغم خطورة التوحيد في شكل **الأمركة** (Americanization و **المكدلة** MacDonaldezaton و **الكوكلة** (CocaColanization) (١١) ، إلا أن الاتجاه الرئيسي يؤكد على خطاب التنوع و الغزارة في هويات الشعوب و خصوصياتها ، و عليه تهاوي مساعي الغرب في تعميم نموذجهم .

ج- مع كل ما أثير حول طبيعة النزاعات المعاصرة ، يبقى محركها الأساسي دون منازع المصلحة القومية و توازن القوى أكثر مما هي نتاج انقسامات ثقافية أو دينية ، و قد عبر

عن هذا المعطى **غراهام فولر** بالإشارة إلى أن جوهر الصدام الحضاري يدور حول التوزيع غير العادل للقوة، الثروة و النفوذ العالمي^(١٢)، إنه نزاع بين أولئك الذين يملكون القوة و من لا يملكونها، بين أولئك الذين يسيطرون على مصير العالم و أولئك الخاضعين للسيطرة .

وعليه باتت الخصوصيات المحلية و الذاتية للأفراد و الجماعات قيد التساؤل و التشكيك ، بوصفها قيم لن تصمد أمام هذه النزعة التوسعية الشمولية التي تتجاوز حدود الزمان و المكان .

ثانيا : الهوية الإسلامية في عالم ما بعد أحداث ٩ / ١١

أثبت واقع الحال أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر كان لها أشد الوقع على العالم الإسلامي من جهة وأمنه الهوياتي من جهة ثانية ، فأما الأدبيات فقد طرحت التساؤل حول مدى تأثر بنيتها الاستمولوجية ، المنهجية و الأنطولوجية بمضمون الحرب العالمية على الإرهاب ، كما كان كفيلا بالاستدلال على ظهور فواعل غير دولاتية تراجع معها مفهوم الأمن الوطني ، رغم أن الأحداث تتجه الآن لتعبر عن عودة الأمن ليتمحور حول ذات المفهوم .

أما العالم الإسلامي فقد تأثر بمستوى ما ما باتت تدار به تفاعلات السياسة العالمية ، و صعد معها ليس كفاعل و لكن كمصدر للتهديد ، و تحولت الأنظار في السياق الأمني إلى رصد علاقة الغرب بالآخر أو ببقية العالم ، و تحديدا العالم الثالث^(١٣).

ومهما اختلفت التصورات و تباينت الآراء حول الأحداث التي هزت أركان العظمة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية ، من ضمنها الجدل حول كونها تتحول الآن إلى معلم في دراسة العلاقات الدولية قياسا بمستوى التغيير النظري و العملي الذي خلفته ، ما قد يكون ساهم في تصحيح الكثير من المفاهيم والتصورات ، كان لها وقعها على سيرورة الانشغالات الأمنية العالمية .

١- الإسلام كتهديد للغرب : الأسباب و التداعيات

من الموضوعات التي طرحت نفسها بحدة بعد أحداث مطلع الألفية ، موضوع علاقة الغرب بالعالم الإسلامي ، حيث تعرضت صورة الإسلام لكثير من التشويه و التضليل في وسائل الإعلام الغربية على ضوء الترويج لصورة نمطية عن الإسلام و المسلمين .

ولما كانت ثقافة الغرب و اقتصاده السياسي هما الشكل المسيطر في مسيرة العولمة ، مقابل ردود فعل ثقافية معاكسة ، تحول الاختلاف إلى خطر محقق ، حيث طفا على السطح مجددا الاختلاف بين الغرب و الإسلام كإحدى نقاط التماس الحساسة المحفوفة بالريبة الثقافية ، حيث تنطوي الثقافة على قوة كامنة هائلة ، فمن الخطر الأصفر (الصين) ، إلى الخطر الأحمر (الشيوعية) ، إلى بدأ الحديث عن الخطر الأخضر (الإسلام)^(١٤).

فالثقافة وجدت مع تشكل المجتمعات ، فهي بناء متعدد الأوجه ، تتجاوز الإيديولوجيا و تتناول جوهر شخصية الأفراد ، يتبعها و عي بلغة ، اثنية ، تاريخ ، دين ، أعراق و مؤسسات مشتركة بما يلخص مشهد هوية الذات .

وقد بدأ النقاش ضمن الدوائر الأكاديمية و السياسية الغربية حول معطى الهوية بفرض أن الفروق الثقافية سوف تحدد بشكل متزايد شكل النظام الدولي مستقبلا ، في حين أن غير الغربيين لن يبقوا مجرد متلقين للسياسة الغربية ، بل سيصبحون القوى الجديدة المحركة للتاريخ^(١٥)، و قد ورد في تراث المفكرين الغرب و فكرهم الإستراتيجي ما يناصب العداء للإسلام و العالم الإسلامي ، نذكر بعضها كالتالي :

كتب **نتنياهو** قبل عشرين عاما من أحداث واشنطن و نيويورك محرزا ضد العرب و المسلمين ، مفاخرا بإقناعه ريغان ضرب ليبيا بداية تسعينات القرن الماضي ، و أسفا على تفويت ضرب سوريا حينها ، كما نظر للإرهاب الإسلامي مقدا عشرة و صايا لمحاربتة ، تتمحور جميعها حول تحجيم القوة العسكرية للبلاد الإسلامية ، فالتفوق العسكري هو المتغير الوحيد الذي يصنع الفارق عن باقي عناصر القوة على الصعيد العالمي .

أما **هنتنغتون** فمن خلال مقاربتة الصدامية الصراعية ، قسم العالم إلى ثمان مجموعات حضارية ، مع التركيز على ثلاث اساسية هي : الإسلام ، الغرب و الكنفوشوسية ، محذرا من إمكانية تحالف الصين مع الإسلام ، و يمثل الدين المتغير الأساسي ، لأن كبرى الحضارات عرفت بكبرى الديانات ، وهي أكثر الصراعات خطورة انعكاسا لتنامي و عي الشعوب بهويتها الثقافية ، كما لفت انتباه الغرب حيال الهجرة معتبرا إياها قنبلة موقوتة . بينما **بريجنسكي** المنظر و الممارس في السياسة الدولية ، فاعتبر العالم الإسلام هلال أزمت ، من خلال صداماته مع الحضارات المجاورة في : البلقان ، الشرق الأوسط ، الهند ، الفليبيين و آسيا الوسطى .

أما **ريتشارد هاس** Recharad Haas ، مستشار الأمن القومي السابق فنادى بسياسة الاندماج لا الردع حيال العالم الإسلامي ، تحت شعارات الديمقراطية ، و هو ما تبنته أمريكا في غزوها للعراق ، حيث تهدف هذه التوجهات للاحتواء و تلافي المواجهة المباشرة ، التي ستخسر فيها أمريكا أكثر مما تربحه .

وها هي وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة **كوندوليزا رايس** Condoleza Rice ، تتحدث عن ضرورة قيادة العالم الإسلامي نحو الديمقراطية و مسيرة الحرية .

وإن كانت هذه عينة مما قيل في الإسلام و المسلمين على لسان منظري الفكر الاستراتيجي في الغرب ، فقد هيأت ثلة من الأسباب المناخ كراهية الإسلام و الحشد العالمي ضده ، تتمثل بعضها في النقاط التالية :

— التخوف من انتشار الإسلام في الغرب ، تحت طائل ما روج له البعض بـ " أسلمة

أوروبا " فخلق رهابا كبيرا من الإسلام " الإسلاموفوبيا " ، حيث تشير تقارير استشرافية إلى أن فرنسا للعام ٢٠٥٠ ستكون فرنسا المسلمة ، إذ تشير الإحصائيات إلى أن العائلة الفرنسية غير المسلمة تتكاثر بمعدل فرد ، يقابله ثمانية للعائلة الفرنسية المسلمة ، ما طرح سؤالاً خطيراً عن ذوبان وتمييع الهوية الأوروبية المسيحية ، فالغرب يدرك تمام الإدراك أن الدين الذي فرقه هو أهم ما يجمع العالم الإسلامي ، لذلك إن كانوا يعيبون علينا تديننا ، فلم ينجحوا النظر إلينا إلا من زاوية دينية ، وهذا تناقض .

– الموروث السلبي لدى الغرب عن الإسلام والمسلمين ، أما المسلمين فبرابرة همجيين بحاجة للتمدين وإعادة التأهيل ، وهو كان عنوان رسالة الاستعمار الحديث الحضارية ، أما الإسلام فدين سيف ، عنف ودموية طاغية ، و يغذي الوجهتين نظرة الغرب الاستعلائية ، فهم الرواد في جميع المجالات ، بينما يبقى غيرهم مجرد متلقين لمخزونهم الحضاري .

– صعود اليمين المتطرف في الغرب ، مدفوعاً بكرهية الأجانب والاستياء من الوجود الإسلامي في الغرب و مستثمراً في الإعلام المغرض ، و مثال ذلك الصحافة الفرنسية ، فالأعداد/العناوين التي تتحدث عن الإسلام ترتفع مبيعاتها ١٥ ٪ ، انعكاساً لهيمنة المقاربة الأمنية في فرنسا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر .

– صعود نجم الإسلام خاصة بعد الثورة الإيرانية نتيجة للصحة العالمية ، التي أطلقت المارد الإسلامي ، والخشية على أوسع نطاق من تطبيق الحكم الشرعي و تصدير الثورة عبر الحدود .

هذا و يمثل الصدام بين الغرب والإسلام تاريخياً ، حيث ترسخت تصورات الارتباب بين الحضارتين في الذاكرة الشعبية منذ مئات السنين .

٢- مفارقة الإسلام و الإرهاب

نجحت الأصوات المتطرفة و المعادية في عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر من تسويق القناعة بأن الإرهاب محض صناعة إسلامية ، بعد أن نجح تنظيم القاعدة المحسوب على المرجعية الدينية الإسلامية ، -بغض النظر عن فرضية وهمية التنظيم من حقيقته -من هز عناصر القوة الغربية العسكرية ، السياسية و الاقتصادية ، مما مهد الطريق لتكريس مجموعة من السلوكيات و الممارسات من قبيل :

– تزايد الإجراءات الاستفزازية ضد العرب و المسلمين في الغرب : مسألة الحجاب و الرسوم الكاركاتورية المسيئة ، كما سيطر الشعور بالانتقام و بناء صورة نمطية لذات الشخصية أكثر عدوانية و أصولية .

– حشد القناعة في الغرب بضرورة و جدوى الحرب على الإرهاب ، إذ باتت ترمومتر الشرعية للنظم التي تأسست بعد الأحداث ، حيث نجحت الحملات الدعائية المنهجية في

خلق حالة من القناعة، بضرورة استخدام القوة العسكرية ضد الجماعات و التنظيمات الإرهابية في المنطقة ، مع سيطرة الشعور بالانتقام .

- ظهور ما يسمى بعقدة الاضطهاد الديني بالمجتمع الأمريكي " لماذا يكرهوننا " ، من خلال تضخيم الأحداث بكونها محاولة للقضاء على القوة و الحضارة الأمريكية تحت طائل تبرير نظرية المؤامرة ، فباتت بعد الأحداث تتشدد باسم الشرعية الدولية لاستحداث آليات مرنة تضمن القراءة اليقظة للتهديدات ، كما تحقق على أبعد مدى الأهداف المستقبلية للإستراتيجية الكونية الأمريكية التي باتت السمة المميزة للتفاعلات الدولية في المرحلة الراهنة .

- التقصير الأمريكي حول توعية شعوب العالم ، بما في ذلك العالم الإسلامي بالسياسة الأمريكية والترغيب فيها ، إذ تحولت نظرة الغرب للإسلام بعد الأحداث من مجرد نظرية لتتحول إلى إستراتيجية شاملة (١٦).

في المقابل لا يتأسس من جدل بأن الإسلام دين سلام انتشر بقوة الحوار و الإقناع ، و هو الذي جاء ليقضي على كل صور الإرهاب المادي و المعنوي الذي كابدته البشرية قبلا ، فحقيقته تقضي بأن يسود السلام بين المسلمين و غير المسلمين ، فالإسلام عندما يشحن بقوة حمولة الإيمان يصير سلاما ، بينما انعدامه قد يقود صاحبه إلى الإرهاب .

كما تستنبط رؤية الإسلام للإرهاب من مساهمته الكبرى في إقامة نظام عالمي جديد للعلاقات الإنسانية ، مبنية على التواصل دون القطيعة و تحارب العنف و أشكاله من خلال :

- منطق الكرامة الإنسانية ، الذي يجعل الإنسان في منزلة مكرمة دون رد الاعتبار لمسألة اللون أو العرق أو العقيدة .

- التنوع الإنساني محمود ، مقابل تأكيد الإسلام على حرمة النفس ، المال و العرض ، و ما شرعته الحدود و العقوبات إلا لصيانة هذه الحقوق ، حيث تجلت هذه العصمة في وصية الرسول الكريم للإنسانية في حجة الوداع : " يا أيها الناس إن دماءكم و أموالكم و أعراضكم حرام عليكم " (١٧)

- رغم ضرورة الحرب و لكن بعيدا عن الأصل الذي هو المودة و السلام ، و بالتالي النظر للإسلام من منظور إرهابي فيه استخفاف بفكر المسلمين ، فالفرق واضح بين التدين الصحيح الذي يسعد به صاحبه و تنتفع به الأمة ، و التدين المنحرف المبني على الفهم المؤدلج للإسلام ، المعبر عن مصالح فئة معينة لا غير ، ما أنتج واقعا حالات عزلة عن التيار العام و مفارقة المجتمع شعوريا و فعليا ، علاوة على لجوء بعض حملة الفكر الانعزالي إلى تكوين جماعات سرية موجهة بالعنف العشوائي .

ومما ساهم في تسويق هذا التصور عن الإسلام عجز المفكرين الإسلاميين في الارتقاء

بالفكر الإسلامي لمواكبة التغيرات المعاصرة ، في حين يخشى الغرب اصطدام ذات النهج بمسيرة العولمة المطعمة بهيمنة القيم الأمريكية ، كونه منهجا متكاملا في أساسه و ثوابته .

ثالثا : الحرب العالمية على الإرهاب و تجاذبات القوتين الصلبة و الناعمة

يمثل الإرهاب ظاهرة قديمة قدم الوجود الإنساني ذاته ، لكن ما أفرزته أحداث مطلع الألفية فرضت ضرورة إعادة تعريف الظاهرة ، حيث أتاحت القفزة المعرفية الاتصالية ، و تيسير امتلاك و تصنيع السلاح بنمو جماعات كان نشاطها منحصرًا ضمن الدولة الواحد، إلى تطوير نموذج للإرهاب العالمي ، على شاكلة تنظيم القاعدة الذي تغطي شبكاته أكثر من خمسين دولة على مستوى العالم .

وهنا نلفت الانتباه إلى الزخم الذي اكتسبه التحدي الإرهابي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر و الذي استهدف اختراق أقوى منظومة أمنية في العالم ، فما طبيعة و جدوى هذا الزخم الجديد ؟

الإشكال المطروح هو صعوبة الاتفاق بين الفواعل الدوليين على حدود الظاهرة ، مكوناتها و شروطها الأساسية ، و مرد ذلك اختلاف الرصيد الفكري و العقائدي لكل طرف .

ومع أن عدد ضحايا الأحداث لا يقارن مع من ماتوا و يموتون سنويا جراء مسببات النزاعات المسلحة و الفقر مثلا ، غير أن الآثار السياسية للأحداث ما تزال جديرة بتشبيهها بزخم تلك الأحداث ، إذ أمست التداعيات المثيرة للقلق على نحو غير تناسبي ، و ما تتسم به من خداع و مناورة سياسيا السمة المميزة للإرهاب ، بما يدعونا إلى عدده تهديدا استراتيجيا للدول و المجتمعات (١٨) .

ثم أن الوم أنفسها كانت تنظر للإرهاب في مرحلة من المراحل على أنه شكل من أشكال العنف و الصراع السياسي المشروع ، هذا إن لم تمثل قاعدة خلفية لدعم نشاط بعض التنظيمات الإرهابية عالميا ، لكن لما وصل إلى تهديد الأمن القومي الأمريكي في عقده تحول إلى كابوس عالمي ، بات لزاما حشد الفكر الأمني و الإستراتيجي للتصدي له و مجابهته عالميا .

فمن زاوية ساهمت الأحداث في إحياء مقاربة الأمن الجماعي من منطلق أن نجاح التنظيمات الإرهابية في اختراق أمن أمريكا كفيل بإزالة دول بكاملها من خارطة العالم ، و بالتالي تتحول المشاريع المستقلة إلى ضرب من الخيال و اللاعقلانية ، و هو ما نجحت الولايات المتحدة في الحشد له مع غزو العراق و أفغانستان .

من زاوية أخرى إذا كان مجموع ضحايا الأحداث وصل أو تجاوز ٣٠٠٠ شخص ، فإن نفس العدد يلقي حتفه يوميا في الجنوب من الأطفال جراء الأمراض و الأوبئة المتنقلة عبر المياه الملوثة ، و بالحصلة قد تزداد معاناة الإنسان جراء الفقر و التخلف أضعاف ما عاناه و يعانيه من النشاط الإرهابي (١٩)، أم أن المسألة مغايرة تماما ، فضحاياهم ليسوا

كضحايانا ، تلك إذن مشكلة كبرى !؟

ويندرج تصاعد النشاطات الإرهابية ضمن النزعات و الاتجاهات الرئيسية لعمليات العنف السياسي و منها(٢٠) :

- الديناميات المضادة التي تجلت في جميع أشكال العنف الأحادية المرتكبة بحق المدنيين منذ مطلع تسعينات القرن العشرين .

- تعاضم الدور الذي يلعبه عناصر لا ينتمون إلى دولة بعينها ، بالمقارنة مع التراجع النسبي لدور الدول .

وإذا كان الإرهاب اليوم من القوة بما كان في البلاد الإسلامية ، فلأن المصالح الاقتصادية القائمة جد معتبرة ، و هذه الأخيرة موضع صراع لا هوادة من أجل الاستحواذ عليها ، صراع على البترول بين الدول و المداخل العائدة منه بين النخب ، فينتج عن ذلك فوارق و إجحاف صعب تحمله يجعل الحياة الاجتماعية جد متفجرة ، و في هذه الظروف يمثل الدين الرابط الضروري(٢١).

ومع ذلك يبقى أحد أشكال العنف الذي ما برح يمثل مكنم الهشاشة الأشد في الدول الديمقراطية ، رغم ما توليه من اهتمام لحياة مواطنيها مقابل غيرها من الدول التي أمست أهدافا مجزية لعمليات الابتزاز التي يمارسها الإرهابيون ضدها(٢٢) ، ففي الوقت الذي أصبح الدور الذي تؤديه الدول الفاشلة ، بوصفها ملاذات آمنة للجماعات الإرهابية ، من الحقائق المسلم بها ، إلا أن منابع الإرهاب لا يمكن اختزالها في مناطق كهذه لا يمكن السيطرة عليها أو التحكم فيها(٢٣).

وقد نظرت الإستراتيجية الأمريكية لحربها الضروس على الإرهاب ، بما يتيح نقل المعركة من الميدان العسكري الصلب ومفهوم " القوة الصلبة " hard power ، حيث التفوق لعقيدة القتال والموت والصبر الطويل والصلمود ، التي يتقنها أعداء أمريكا من وجهة نظر جوزيف ناي J.S.Nye ، إلى الميدان الناعم و مفهوم " القوة الناعمة " soft power من خلال أدواتها التكنولوجية و الاتصالية والإعلامية ، حيث التفوق لأمريكا وحلفائها .

لكن مع مطلع العام ٢٠٠٨ و فشل الاندفاع العسكرية الأمريكية في أفغانستان و العراق ، اهتدت الدوائر الإستراتيجية الغربية للمزاوجة بين القوتين ، تحت عنوان واحد هو " القوة الذكية " smart power ، التي عرفتها وزيرة خارجية أمريكا السابقة هيلاري كلينتون H.Clinton بأنها " تسخير كل الأدوات التي تتوفر لدى الولايات المتحدة الأمريكية سواء الاقتصادية و العسكرية ، و السياسية و القانونية والثقافية و الإعلامية ، و البحث عن الأداة الملائمة من بين هذه الأدوات بما يتناسب مع كل وضع دولي " (٢٤).

رابعا : تجاذبات عودة الإسلام كفاعل في العلاقات الدولية : هل من أمل ؟

أشار الباحث الأمريكي من أصول يابانية فرنسيس فوكوياما Francis Fukuyama

صاحب أطروحة نهاية التاريخ ، في معرض حديثه عن الإسلام بأنه إيديولوجية متجانسة ومنتظمة مثل الديمقراطية و الشيوعية ، مبرزاً أن جاذبية الإسلام تنحصر فقط في المناطق ذات الثقافة الإسلامية^(٢٥) ، نقول أن هذا الطرح مردود على صاحبه ، فانتشار الإسلام في الآفاق الرحبة بين الشرق و الغرب ، الشمال و الجنوب لم يعد خافياً على أحد في ظل تزايد نفوذ الأقليات الإسلامية في الغرب ، وهو ما يقال على التحديات التي تفرزها ظاهرة الهجرة الشرعية و غير الشرعية كعلامة فارقة في منظومة العلاقات الأوروبية أفريقية مثلاً ، إذ هي بحاجة إلى أدوات غير عسكرية لمواجهةها على ضوء تطوير مقاربة متكاملة تحاكي الأبعاد البسيكوثقافية و السوسيواقتصادية لظروف و ملاسبات المعضلة .

فأما التصور البسيكوثقافي ، فيظهر تخوف الاتحاد الأوروبي من تراجع قوته البشرية مقابل تنامي قوة الجنوب البشرية ومعها قيمه الحضارية و منها الإسلامية ، مما يشكل تهديداً للحضارة المسيحية و خطراً على المجتمع الغربي .

ومن جهة النظر السوسيواقتصادية تقوم بتفسير أخطار الهجرة بالارتكان على ظاهرة تمركز الأقليات و تكوين ما يسمى بالمدن الأكواخ ، ما يولد مشكلة اندماج ديموغرافي ، اجتماعي و سياسي

والمشكلة بمختلف أبعادها لها تداعيات جسيمة على اتساق المنظومة الأمنية العالمية نظراً لارتباطها بمختلف مظاهر العنف و التهديدات الجديدة كالإرهاب ، التطرف الديني ، و مختلف أشكال الإجرام العابر للحدود .

وما فشل ما بات يعرف بالحرب على الإرهاب إلا نابعا من الفشل في استخدام القوة الناعمة بشكل فعال ، التي تعبر حسب جوزيف ناي عن القدرة على التوصل إلى الغاية المطلوبة من خلال جذب الآخرين ، و ليس باللجوء إلى التهديد أو الجزاء ، و هذه القوة تعتمد على الثقافة ، المبادئ الأساسية و السياسات المتبعة ، و إن تمكنت من إقناع الآخرين بأن يريدوا ما تريد فلن تضطر إلى إنفاق الكثير ، بتطبيق مبدأ العصا و الجزرة لتحريك الآخرين في الاتجاه الذي يحقق مصالحك ، هي نصيحة ذهبية للوم أ ، فإذا أرادت النصر على منائئها في تلك الحرب ، على قادتها أن يعملوا على تحسين أدائهم في الجمع بين القوة العاتية و تلك الناعمة ، فيما يسمى بالقوة الذكية .

في حين انصرفت مراكز الفكر و الرأي الأمريكية للاهتمام بدراسة الحركات الإسلامية داخل العالم الإسلامي و خارجه ، فانتهج بوش الابن إستراتيجية تتأسس على وضع تلك الحركات في نفس السلة ، سمتها التطرف و لها أجندة عالمية تناصب العداء للمصالح الغربية و الأمريكية أينما حلت ، ما كان مبرراً لتبرير القوة الصلبة ممثلة في القوة العسكرية ، في حين يحاول الرئيس أوباما في سياسته الانفتاح على المنطقة .

حيث تقتضي مصلحة واشنطن التحالف الإستراتيجي مع الحركات المعتدلة ، لتكون إحدى

أدواتها للتصدي للتطرف ، من ذلك تحالف حزب العدالة والتنمية التركي مع أمريكا في منظومة حلف الأطلسي الدفاعية ، تحولت في ظلها تركيا إلى همزة وصل بين الإقليمين الأوروأطلسي المتكامل اقتصاديا و المندمج استراتيجيا ، و العربي الإسلامي المفكك إستراتيجيا و الهش سياسيا و اقتصاديا .

وإذا كان من السهل التخلص من الأنظمة الاستبدادية المفتقرة للشعبية ، إلا أنه من الصعوبة إيجاد قيادة ديمقراطية تحافظ على التماسك المجتمعي من النزعات الانفصالية التي باتت تقطع أوصال كل شبر من العالم الإسلامي ، لذلك استندت الإستراتيجية الأمريكية الجديدة على شقين(٢٦) :

الأول : تبني سياسات لتعزيز الديمقراطية .

الثاني : بناء سلام شامل في المنطقة .

ويبدو تناقض الأجندة الأمريكية في المنطقة واضحا ، الإيمان من جهة بالديمقراطية كقيمة مركزية حرص عليها الآباء المؤسسين ، و الحاجة لتحقيق الاستقرار في العالم الإسلامي بغرض حماية المصالح الأمريكية في ظل وجود النظم الخادمة من جهة ثانية .

حاول العالم الاسلامي استنهاض مشروعه الحضاري مع نشأة الإصلاح الديني ، بمبررات سياسية نتيجة تلاشي الخلافة العثمانية و سقوط البلاد الإسلامية فريسة سائغة للغرب مع توسع الظاهرة الاستعمارية ، نتج عن ذلك تجزئة الأمة و تخلفها عن المدنية الحديثة ، بينما لم يتحقق التحرر من الاستعمار إلا بتوحد النخب الإسلامية ، القومية ، اليسارية و الليبرالية لأداء عمل وطني شامل افترض قدرا من التوافق و تقديم التنازلات بين مختلف التيارات .

ومع فشل القومية العربية كإيديولوجية و نموذج للتحديث بعد تلاقحها مع اليسار الذي تبنى فكريا قضية العروبة و الوحدة العربية ، مقابل قبول القومية بمفهوم العدالة الاجتماعية و الديمقراطية ، ظهر البديل الإسلامي من خلال الصحوة الإسلامية في كل شبر من أراضيه ، و جاءت الثورة الإيرانية لتقدم دفعة جديدة في تجديد جاذبية الإسلام وسط الجماهير مع دعم المشاريع الخيرية ، تقديم الهبات وإقامة البنى التحتية تعويضا عن الدولة العلمانية المتسلطة ، الفاشلة في رفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها العولمة في بعدها الاقتصادي .

خامسا : الحركات الإسلامية / الإسلاميون و لعنة السلطة

ميز الربع الأخير من القرن العشرين تصاعد العنف الإسلامي ، مع نمو الحركات الإسلامية الأصولية ، المتمسكة بإقامة دولة إسلامية و إطلاق شعارات النضال في سبيل العقيدة بلغة الجهاد والشهادة ، هذا الانقسام أو حالة الفسيفساء في الحركات الإسلامية أكدت من جديد أن صراعا حضاريا آتيا بين الغرب و العالم الإسلامي ، أمام فزع نظم

الحكم في المنطقة من وصول مثل تلك الحركات للحكم ، تغذية المصالح الأمريكية و الغربية الاقتصادية ، الطاقوية و العسكرية الاستراتيجية .

رغم نصيب الإسلاميين من التضحيات السياسية في ظل الأنظمة التسلطية كونها الأكثر شعبية ، لم يكن لها الفضل في تحريك الربيع العربي ، مع أنها تبدو المستفيد الأول منه مع وصول بعضها للحكم (تونس و مصر) .

تشهد الحركات الإسلامية اليوم عمليات مراجعة سياسية و إيديولوجية إيذانا بميلاد "الإسلام المؤسساتي" ، بما يعني القبول بعملية سياسية مدنية لا إلهية دينية ، فهل هذا يعكس قناعة سياسية راسخة أم مجرد تكتيك اقتضته ظروف المرحلة؟

و يبدو رهن الحال أن أبرز تجليات تلك المراجعات الفكرية و السياسية غياب الفكر التكفيري للمجتمع و الديمقراطية ، على الأقل على مستوى الخطاب لدى الأحزاب التي وصلت إلى الحكم في تونس و المغرب و إلى السلطة في مصر (٢٧) .

ففي الوقت الذي أدرك الغرب و معه نظم الحكم في بعض دول العالم الإسلامي أنه لا يمكن استئصال التيار الإسلامي من التركيبة المجتمعية الدول الإسلامية و أغلب الدول العربية ، كان القبول بإسلام يتحالف مع أمريكا أو على الأقل لا يجد حرجا في القبول بمصالحها ، و قد أثارت هذه النقلة النوعية تطورين أساسيين :

الأول : تحول الأحزاب الإسلامية إلى أحزاب حكم ، مع تراجع خطابها الإقصائي للآخر غير الإسلامي و قبولها الحكم في إطار المؤسسات السياسية القائمة أو قيد التشكل .

الثاني : شهدت عملية تطبيع جعلها أحزابا عادية ، قادرة على أن تنجح ، كما أن تفشل شأنها في ذلك شأن غيرها من الأحزاب السياسية .

ويبدو أن التيارات الإسلامية استثمرت في استعداد النظم التسلطية ، من خلال تقديم نفسها كضحية أولى لها الحظوة بقاعدة جماهيرية واسعة ، غير أن الربيع العربي قدم قناعة من قبيل آخر ، و هي أن بعض تلك الحركات لا زالت مبدتة في السياسة و لا تحسن العبت في فن الممكن ، و دليل ذلك تجربة الإخوان الفاشلة في السلطة في مصر ، في ظل وقوع بعضها ضحية مطرقة التطرف الديني و سندان الليبرالية ، و هي التي التجأ بعضها إلى علمنة نفسه اتقاء شر الحرب الأهلية ، كما يبرز في الحالة التركية .

فرغم أن الإسلام السياسي في تركيا سبق ربيع العرب بعقد من الزمن مع التشريعات التي أوصلت العدالة و التنمية للحكم عام ٢٠٠٢ ، فإن ذلك لم يتأتى إلا بالغزو الناعم لمؤسسات الدولة التي أرسى أعمدها أتاتورك بنهج مرن و سياسة براغماتية أكثر عقلانية ، كما أن الحزب اضطر للتأقلم مع تراث ديمقراطي مدني سابق لوجوده ، نظيره معدوم في البيئة العربية ، ما يجعل محاكاة التجربة التركية في النطاق العربي محدودا في فرص نجاحها .

وقد كان الرهان السياسي للدولة العربية في عالم ما بعد الربيع العربي هو محاولة ضرب الإسلاميين السلفيين الراديكاليين بالإسلاميين المؤسساتيين ، و العكس كذلك ، كما فعلت السلطة التسلطية في الماضي بضرب اليساريين بالإسلاميين ، و إن كانت حيثيات اللعبة تختلف ، ففي السابق كانت كل التيارات خارجا ، أما حاليا فتم الدمج ببعضها في الحكم (٢٨) .

فها هي الجزائر تضرب المثل في ترويض الإسلاميين ، تفكيك الظاهرة و تشتيتها من خلال احتواء أهم أجنحتها في الائتلاف الحكومي (حركة حماس) السابق ، و تحييد الحركات الإرهابية المسلحة ، علاوة على استفادة النظام من تخوف المواطنين من عودة حالة العنف و اللااستقرار ، حيث مفعول صدمة التسعينات لا زال قويا .

أما المغرب فشرع في إصلاحات لتلافي ربيع مغربي ، أوصلت بموجبها الإسلاميين للحكم ، في الوقت الذي لا زال الملك ممسكا بزمام الأمور ، و بات ملف الإسلاميين زناد السلطة لإجهاض أية محاولة للتغيير من أسفل ، فعملية التطبيع التي تشهدها هذه الأحزاب تضع سقفا لطموحها و بالتالي لن تجرؤ على الذهاب بعيدا في مطالبها ، عكس ما كانت عليه زمن التسلطية و الاضطهاد ، و هكذا تبقى المجتمعات العربية و الإسلامية تتخبط في إشكالية اللاحسم الحضاري للقضايا المركزية .

في خضم هذا الواقع المهترئ كيف يتحقق الانتقال من الصنع الفوقي للسياسات و الاستراتيجيةات؟ ألم يقتنع العالم الإسلامي شعوبا و حكومات أن نهضة مشروعه الحضاري المؤجل ، مرهون بإحياء ثقافة الاندماج في الثقافة المعاصرة للشعوب الإسلامية ، التي هي بمثابة الحاضر الغائب .

ويبدو أن تداعيات الربيع العربي ساهمت في تعرية السياسات الإسلامية التي باتت تناصب بعضها البعض عداء جما متلافية التحدي الحقيقي الذي ينتظر الأمة ، و يبدو أن جيوبوليتيكا المنطقة تشهد مقاربة جديدة نقلتها من العالم العربي في استمرار حالة الشتات و التفتت التي يعيشها ، و حتى إيران التي تخوض حربا باردة في الشرق الأوسط مع بعض جيرانها العرب ، نحو تركيا التي حسمت خيارها الاستراتيجي لصالح الارتباط بالغرب مستغنية عن نشاطها اتجاه الدائرة الحضارية الإسلامية ، و يبدو غياب مفهوم دولة المنار في جيوبوليتيكا العالم الإسلامي ، أو دولة قائدة رائدة إسلاميا فجر العديد من الصراعات على مستوى ذات الكينونة الحضارية .

خاتمة :

تبدو المشكلة في علاقة الغرب بغيره من المجموعات الحضارية في مقدمتها الإسلامية ، فالحوار مع الآخر هو بداية للاعتراف به ، ما يعني بداية النهاية لتفوقه ، لأنه يدرك أنه بنى قوته و حقق هيمنته على حساب التدمير الذي يلحقه بالآخر و بقيمه .

أما البحث الحقيقي في حوار الحضارات بديلا عن تصادمها فينصب على رصد إمكانات التفاعل ، مع الحضارات الأخرى المتضمنة في الثقافة الغربية و هي شحيحة جدا ، كما أن الاقتناع بضرورة الحوار تعني التخلي عن نزعات رفض الآخر و عدم الاعتراف بكونه قيمة حضارية متميزة .

لذلك الظرف الحالي أكثر حرجا من أي وقت مضى لاستنهاض الهوية الإسلامية ، و خروج العالم الإسلامي دولا و شعوبا من حالة الاستلاب التي يحيونها جميعا ، و لنا في النهضة الماليزية و مختلف شعوب آسيا الوسطى الإسلامية بارقة مشرقة ، حتى لا نبقى نغازل ثقل الخطاب الرغبوي على حساب الواقع البائس .

والغرب ما كان يوما خادما لشعوبنا بقدر حرصه على مصالحه ، التي يتركز أغلبها في الامتداد الجيوسياسي للعالم الإسلامي ، بل على العكس تثبتت تجارب التاريخ أنه يفتعل المشكلات في مرحلة من المراحل ، ليأتي في مرحلة لاحقة ملوحا بالحل ، و بالتالي لا ثقة فيما يروج له ، و هو الدرس الذي على نخبنا و حكوماتنا أن تستوعبه جيدا .

الهوامش

(١) بخوش مصطفى ، " مضامين و مدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة " ،
مجلة العلوم الإنسانية ، العدد ٠٣ ، أكتوبر ٢٠٠٢ ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص
١٦٢ .

(٢) نسبة إلى معاهدة واستفاليا للعام ١٦٤٨ ، التي ولدت مفهوم الدولة الأمة (Nation
state أو الدولة القومية ، التي اتسم بها النظام الدولي منذ القرنين السابع عشر و الثامن
عشر ، رغم تأكيد البعض على أن الدول في عالمنا المعاصر هي دولا إقليمية وليست قومية ،
ذات النظام محكوم بثلاثة مبادئ أساسية : احترام سيادات الدول ، مبدأ المساواة بين
الدول و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

(٣) سلوى شعراوي جمعة : مفهوم إدارة شؤون الدولة و المجتمع ، تاريخ التصفح
(١٠/٠٢/٢٠١٥) ، على الرابط التالي :

<http://www.islamonline.net/arabic/mafahem.2004/01/article01.html>.

(٤) جهاد عودة : العمليات الجديدة في النظام الدولي ، تاريخ التصفح (١١/٠٤/
٢٠١٤) ، على الرابط التالي :

<http://www.mearsinfo.com/makhzoumy/audi.html>.

(٥) ابراهيم طلبة سلكها ، نظريات نشوء الحضارة ، تاريخ التصفح : (١٠/٠٩/
٢٠١٨) ، على الرابط التالي :

www.m.ahewar.org/s.asp?aid=562011

(٦) سعيد مقدم ، التنمية و الإدارة في ظل تحديات العولمة : حالة الجزائر . إدارة ،
مجلة المدرسة الوطنية للإدارة ، المجلد ١٦ ، العدد ٣١ ، ١٠٠٦ ، ص ١٥ .

(٧) منصر جمال ، العولمة و انعكاساتها على أدوار الدولة الوطنية ، مذكرة ماجستير
غير منشورة (جامعة قسنطينة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠٠٥) ، ص ٧٨ .

(٨) عبد الحفيظ ديب ، الاختراق الأمني في عصر ثورة المعلومات ، ورقة بحثية مقدمة
في إطار النشاط العلمي لكلية الإعلام و العلوم السياسية ، جامعة الجزائر .

(٩) يوكسيل سيزغين ، " هل يشكل الإسلام تهديدا للغرب " ، ترجمة : هشام الدجاني ،
الثقافة العالمية ، العدد ١٠٧ ، جويلية / أوت ٢٠٠١ ، ص ١٣٤ .

(١٠) جوران توربون ، " العولمة : الأبعاد و الموجهات التاريخية و المؤثرات
الإقليمية و توجيه الحكم المعياري " ، ترجمة : بدر الرفاعي ، الثقافة العالمية ، العدد
١٠٦ ، جوان ٢٠٠١ ، ص ٠٨ .

(١١) نفس المرجع ، نفس الصفحة .

(١٢) يوكسيل سيزغين ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ .

(١٣) Barry Buzan and Lene Hansen , **The evolution of security studies** (UK : Cambridge university press , 2009) , p 232 .

(١٤) عبد الوهاب المسيري ، **الهوية و الحركة الإسلامية** ، تحرير : سوزان حرفي ، (دمشق : دار الفكر ، ط ١ ، ٢٠٠٩) ، ص ٢٤ .

(١٥) جون بيليس و ستيف سميث ، **عولمة السياسة العالمية** ، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث (دبي : مركز الخليج للأبحاث ، ٢٠٠٤) ، ص ٧٨٤ .

(١٦) موسوعة مقاتل من الصحراء ، **وجهة النظر الغربية في ربط الإسلام بالإرهاب و الخطاب الديني الصحيح لمفهوم الإرهاب** ، تاريخ التصفح (٢٠١٤ / ١٠ / ١٢) ، على الرابط التالي :

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Erhab/sec07.doc_cvt.htm

(١٧) نفس المرجع .

(١٨) إيكاترينا ستبيانوفا ، "الإرهاب و التطرف" ، في : جرايمي هيرد : **القوى العظمى و الاستقرار الإستراتيجي في القرن الحادي و العشرين : رؤى متنافسة للنظام العالمي** (دبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ٢٠١٣) ، ص ٤٨ .

(١٩) Paul Rogers , "Terrorism" , In : Paul D.Williams , **Security studies : An introduction** (١٩) , (London and New York : Routledge Taylor and Francis group , 2008) , p 172 .

(٢٠) إيكاترينا ستبيانوفا ، مرجع سابق ، ص ٤٨-٤٩ .

(٢١) جاك فونتنال ، **العولمة الاقتصادية و الأمن الدولي : مدخل إلى الجيواقتصاد** ، ترجمة : محمود إبراهيم (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، ٢٠٠٦) ، ص ١٠٣ .

(٢٢) إيكاترينا ستبيانوفا ، المرجع نفسه ، ص ٥١ .

(٢٣) نفس المرجع ، ص ٦٤ .

(٢٤) مصطفى إبراهيم الشمري ، **التطبيق الأمريكي لإستراتيجية القوة الذكية في المنطقة العربية** ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، تاريخ التصفح ١٠ / ٢٠١٧ ، على الرابط التالي :

Mcsr.net/news361

(٢٥) أنظر : فرانسيس فوكوياما ، **نهاية التاريخ** ، ترجمة : حسين الشيخ ، (بيروت : دار العلوم العربية ، ١٩٩٢) .

(٢٦) عمرو عبد العاطي ، **قراءة في تقرير أمريكا و الإسلام السياسي : تحول من العسكرة إلى الاندماج و التحالف** ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، كانون الثاني /

يناير ٢٠١١ ، ص ص ٦/٥ ، تاريخ التصفح (٢٠١٤ / ٠٣ / ٠٥) ، على الرابط التالي :
<http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/tq-23-01-2001.pdf>

(٢٧) عبد النور بن عنتر ، "الإسلاميون و السلطة في المغرب العربي " ، نشرية مجموعة
الخبراء المغاربة ، عدد ١٠ ، مارس ٢٠١٣ ، ص ٠١ .
(٢٨) عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص ٠٢ .